

- أبرم هذا العقد بمدينة الخرطوم في يوم ..\..\ من شهر ..\.. لسنة 2022م بين كل من:
- **السادة/ بنك البركة** وهو شركة مساهمة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 2015 م وعنوانه الخرطوم برج البركة -شارع القصر وينوب عنه في التوقيع علي هذا العقد السيد / **عبد الباقى محمد عبد المنعم خضر محمد** (ويشار إليه لأغراض هذا العقد لاحقاً "الطرف الأول")؛
 - **والسادة/ شركة فونكس العالمية المحدودة** وهي شركة مسجلة وفقاً لقانون الشركات لسنة 2015 وتمارس أعمالها من مقرها الرئيس الخرطوم- السودان، وينوب عنها في التوقيع على هذا العقد المدير العام السيد/محمد عبد المنعم خضر محمد ، ويشار إليها فيما يلي لأغراض هذا العقد "الطرف الثاني".

تمهيد:

- بما أن الطرف الأول مصرف مرخص له بمزاولة العمل المصرفي ولديه الخبرة في مجال تقديم خدمات السداد الإلكتروني .
- وحيث أن الطرف الثاني يعمل في مجال تطوير الأنظمة الإلكترونية ولديه الخبرة الكافية والكفاءة اللازمة في هذا المجال وحاصلة على التراخيص والإذونات اللازمة من الجهات المختصة ويمتلك ويدير برنامج إلكتروني بإسم تأمين لإصدار وثائق تأمين السيارات للطرف الثالث، ولديه عدد من العملاء ("عملاء الطرف الثاني")؛
- ويرغب الطرف الثاني في التعاون مع الطرف الأول للاستفادة من خدماته ومنتجاته المصرفية وخدمات السداد الإلكتروني بما يمكن الطرف الثاني من توريد وتحصيل قيمة المشتريات إلكترونياً بواسطة عملاء الطرف الثاني (ويشار لهذه الخدمة لأغراض هذا العقد بـ"خدمة السداد الإلكتروني")؛
- وتقدم الطرف الثاني بعرضه للطرف الأول للحصول على خدمة السداد الإلكتروني ووافق الطرف الأول على العرض الصادر من الطرف الثاني بتاريخ 2022/06/14م والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد لتقديم خدمة السداد الإلكتروني وفقاً لنوافذ السداد المشار إليها في الملحق رقم ("1") والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد والتي تتضمن تحصيل مقابل الخدمة بالخصم المباشر من التطبيق أو الموقع الإلكتروني أو أي نوافذ أخرى خاصة بالطرف الثاني ("نوافذ السداد الإلكتروني") E-Commerce بعد إكمال عملية الربط مع أنظمة الدفع الإلكتروني الخاصة بالطرف الأول والموضحة بالملحق رقم (1) والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد ("خدمات السداد الإلكتروني").

A/

- أبرم هذا العقد بمدينة الخرطوم في يوم ..ال.. من شهر ..ل.. لسنة 2022م بين كل من:
- **السادة/ بنك البركة** وهو شركة مساهمة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 2015 م وعنوانه الخرطوم برج البركة -شارع القصر وينوب عنه في التوقيع علي هذا العقد السيد / **عبدالمجيد محمد الربيع**..... (ويشار إليه لأغراض هذا العقد لاحقاً "الطرف الأول")؛
 - **والسادة/ شركة فونكس العالمية المحدودة** وهي شركة مسجلة وفقاً لقانون الشركات لسنة 2015 وتمارس أعمالها من مقرها الرئيس الخرطوم- السودان، وينوب عنها في التوقيع على هذا العقد المدير العام السيد/محمد عبدالمنعم خضر محمد ، ويشار إليها فيما يلي لأغراض هذا العقد "الطرف الثاني".

تمهيد:

- بما أن الطرف الأول مصرف مرخص له بمزاولة العمل المصرفي ولديه الخبرة في مجال تقديم خدمات السداد الإلكتروني .
- وحيث أن الطرف الثاني يعمل في مجال تطوير الأنظمة الإلكترونية ولديه الخبرة الكافية والكفاءة اللازمة في هذا المجال وحاصلة على التراخيص والإذونات اللازمة من الجهات المختصة ويمتلك ويدير برنامج إلكتروني بإسم تأمين لإصدار وثائق تأمين السيارات للطرف الثالث، ولديه عدد من العملاء ("عملاء الطرف الثاني")؛
- ويرغب الطرف الثاني في التعاون مع الطرف الأول للاستفادة من خدماته ومنتجاته المصرفية وخدمات السداد الإلكتروني بما يمكن الطرف الثاني من توريد وتحصيل قيمة المشتريات إلكترونياً بواسطة عملاء الطرف الثاني (ويشار لهذه الخدمة لأغراض هذا العقد بـ"خدمة السداد الإلكتروني")؛
- وتقدم الطرف الثاني بعرضه للطرف الأول للحصول على خدمة السداد الإلكتروني ووافق الطرف الأول على العرض الصادر من الطرف الثاني بتاريخ 2022/06/14م والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد لتقديم خدمة السداد الإلكتروني وفقاً لنوافذ السداد المشار إليها في الملحق رقم ("1") والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد والتي تتضمن تحصيل مقابل الخدمة بالخصم المباشر من التطبيق أو الموقع الإلكتروني أو أي نوافذ أخرى خاصة بالطرف الثاني ("نوافذ السداد الإلكتروني") E-Commerce بعد إكمال عملية الربط مع أنظمة الدفع الإلكتروني الخاصة بالطرف الأول والموضحة بالملحق رقم (1) والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد ("خدمات السداد الإلكتروني").

A/

عليه، فقد إتفق الطرفان على الشروط التالية حاكمة لاتفاقهما:

أولاً: تضمين التمهيد والملاحق:

يعتبر التمهيد أعلاه والملاحق المرفقة طي هذا العقد والعرض الصادر من الطرف الثاني بتاريخ 2022/06/14م جزء لا يتجزأ منه يقرأ ويفسر معه بما يتسق ونية الأطراف.

ثانياً: التزامات الطرف الأول:

- 2.1 مقابل تنفيذ الطرف الثاني لإلتزاماته التعاقدية والواردة بالبند "ثالثاً"، يوافق الطرف الاول بالقيام بعملية الربط مع أنظمة الطرف الثاني وتقديم خدمات السداد الإلكتروني.
- 2.2 يلتزم الطرف الأول بأن يقوم بتحصيل قيمة المشتريات لصالح الطرف الثاني من عملاء الطرف الثاني وتوريدها في حساب الطرف الثاني لدى الطرف الأول بالرقم 1955658 (ويشار للحساب لأغراض هذا العقد بـ"حساب السداد الإلكتروني") و مد الطرف الثاني بكشف حساب يشمل بيانات عملية السداد و اسم و تلفون الشخص دافع المبلغ مرفق نموذج كشف حساب سداد الكتروني ملحق رقم (1) يعتبر جزء من هذا العقد.
- 2.3 يلتزم الطرف الأول بالإستجابة لملاحظات الطرف الثاني و/أو الشكاوى حول خدمة السداد الإلكتروني المقدمة بواسطة الطرف الثاني والعمل على معالجتها. .
- 2.4 يلتزم الطرف الأول بتقديم كافة التسهيلات والتقنيات والصلاحيات لتمكين الطرف الثاني من القيام بعملية الربط مع أنظمة الطرف الأول وتوفير منافذ لتمكين الطرف الثاني من تقديم الخدمة محل هذا العقد.
- 2.5 يوافق الطرف الأول بتوظيف مركز خدمة العملاء التابعة له لتعمل على مدار أربعة وعشرين ساعة لتقديم خدمات الدعم لمشتري الطرف الثاني والإجابة على إستفساراتهم حول خدمة السداد الإلكتروني و/ أو تلقي الشكاوى.
- 2.6 يقوم الطرف الأول بتسوية النزاعات على حسابات المشتركين في حالة عدم إكتمال خدمات السداد الإلكتروني الواردة في الملحق رقم (1) الذي يعتبر جزء من هذا العقد وذلك بحسب النظام المتبع لدى الطرف الأول.
- 2.7 يوافق الطرف الأول بإعادة تسوية المعاملات التي تنفذ عن طريق الخطأ يرجع للطرف الأول دون إلحاق ضرر بالطرف الثاني ، ويلتزم الطرف الأول وفي



حال حدوث أي تأخير يحول دون اجراء عملية السداد سببه الطرف الأول أو موظفيه بإعادة تسوية عملية السداد الإلكتروني بحسابات المشتركين عدا الظروف الطارئة والظروف القاهرة.

ثالثاً: التزامات الطرف الثاني:

- 3.1 في حالة حدوث مشكلة للعميل طالب الخدمة يتم الرجوع للطرف الثاني لحل المشكلة.
- 3.2 يلتزم الطرف الثاني بمد الطرف الأول بكافة التقارير التي تتضمن المعلومات اللازمة لعمل التسويات والمطالبات التي تساعد على عمل التسويات المطلوبة.
- 3.3 يلتزم الطرف الثاني بمد الطرف الأول بإسم الخدمة (فونكس/ تامين).
- 3.4 يلتزم كلا من الطرفين بالترويج للخدمة ويتحمل تكاليف الحملات والدعاية والإعلان للخدمة ليتعرف عليها الجمهور.
- 3.5 يتم تحديد يوم الأحد الساعة الثامنة من كل اسبوع لعمل التسوية والإضافة في حساب الطرف الثاني في فرع الستين أو أي فرع آخر يتم الاتفاق عليه مستقبلاً.
- 3.6 يتم التواصل عبر البريد الإلكتروني بين الطرف الأول والطرف الثاني بعد تحديد مسؤول من كل جانب لسهولة المتابعة.
- 3.7 يوافق الطرف الثاني ويقر بأن للطرف الأول وحده الخيار في إختيار نافذة السداد الخاصة بالطرف الثاني وذلك لأغراض تقديم خدمة السداد الإلكتروني للعملاء.
- 3.8 يلتزم الطرف الثاني بالحصول على كافة التراخيص والتصديق والإذونات اللازمة والمطلوبة من السلطات الرسمية أو أي جهات أخرى مختصة لأغراض الحصول على خدمات السداد الإلكتروني موضوع هذا العقد وقبول الإلتزامات الواردة فيه وتنفيذها وإجازتها.
- 3.9 وافق الطرفان على أن يتم احتساب قيمة خدمة السداد الإلكتروني مبلغ (10) عشرة جنيه سوداني) من أي عملية الكترونية تتم وفقاً لهذا العقد يخصم من طالب الخدمة (عملاء الطرف الثاني).
- 3.10 يتم سداد وتحصيل قيمة الخدمة مباشرة بنهاية أي عملية إلكترونية.
- 3.11 يلتزم الطرف الثاني بالإنزام بسياسات الطرف الأول الخاصة بأمن المعلومات الفنية والتقنية.



- 3.12 يلتزم الطرف الثاني بعدم الإفصاح عن أي معلومات تقنية وفنية خاصة بالطرف الأول لأي طرف ثالث.
- 3.13 يوافق الطرف الثاني ويقر بتحمل كافة المسؤولية جراء قيام الطرف الأول بتنفيذ خدمات السداد الإلكتروني محل العقد دون تحميل الطرف الأول أية مسؤولية و/أو منازعة في هذا الخصوص بسبب المنتج (وثائق التأمين) سواء من عملاء الطرف الثاني و/أو من أي شخص آخر و/أو مشترك الطرف الثاني.

رابعاً: مدة العقد:

- 4.1 إتفق الطرفان أن يسري هذا العقد لمدة سنة ميلادية تبدأ من تاريخ 11/11/2022 وينتهي في 11/11/2023. ويجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد بموجب إخطار مدته (14 يوم) من تاريخ إنتهاء العقد.

خامساً: إنهاء العقد:

- 5.1 يحق لأي من طرفي العقد فسخ العقد في حال فشل الطرف الآخر في القيام بالتزاماته المنصوص عليها بموجب هذا العقد وذلك بإخطار الطرف الآخر كتابة قبل (15 يوم) من التاريخ المراد إنهاء العقد فيه دون اللجوء للقضاء.
- 5.2 دون المساس بحق الطرفين في فسخ هذا العقد على النحو المذكور في الفقرة أعلاه يحق لأي طرف إنهاء هذا العقد في أي وقت بموجب إخطار كتابي مدته (30 يوم) من تاريخ تسليم الإخطار للطرف الآخر ويعتبر العقد مفسوخاً دون إعداء ودون الحاجة لحكم قضائي وتتم المحاسبة بين الطرفين بالنسبة للأعمال التي تم إنجازها.

سادساً: السرية وحقوق الملكية الفكرية:

- 6.1 يلتزم الطرفان بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بهذا العقد أو التي تتعلق بأي معاملات مصرفية أو تجارية أو تلك التي تتصل بأي إجراءات أو شئون إدارية ذات طبيعة سرية، ولا يجوز الإفشاء بها أو/ نشر هذه المعلومات أو البيانات لأي طرف آخر دون موافقة مسبقة ومكتوبة من الطرف الآخر، ويجوز لأياً من أطراف العقد المطالبة بالتعويض عن كل الأضرار الناشئة عن المخالفة لأحكام هذا البند، ولا يجوز



استخدام المعلومات التي وردت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أثناء فترة سريان العقد وبعد انتهاء أو إنهاء العقد أو أي منها إلا لضرورة تنفيذ موضوع العقد أو بأمر قضائي.

سابعاً: الظروف الطارئة:

7.1 إذا حدث التأخير في تنفيذ التزامات أي من الطرفين نتيجة لظروف طارئة خارجة عن سيطرة ويد أي من الطرفين يوجب تنفيذ الالتزامات لحين زوال الظروف الطارئة شريطة ألا يتعدى ذلك التأجيل ثلاثون يوماً تبدأ من تاريخ نشوء ذلك الظروف الطارئة فإذا تعدى ثلاثون يوماً يتوقف تنفيذ هذا العقد وتتم المحاسبة بين الطرفين بالنسبة للأعمال التي تم إنجازها.

7.2 إذا أصبح تنفيذ أي جزء من هذا العقد أثناء تنفيذه غير ممكن نتيجة ظرف أو قوة خارجة عن إرادة أي من الطرفين، وقام الطرف المتأثر بإخطار الطرف الآخر بذلك كتابة، وقام الطرف الآخر بالرد عليه إيجاباً في فترة لا تزيد عن إسبوعين يصبح الطرف المتأثر في حل من تنفيذ ذلك الجزء من العقد، بعد مرور فترة الأسبوعين وعجز الطرف الآخر عن الرد، يصبح الطرف المتأثر في حل من تنفيذ ذلك الجزء من العقد والذي تمت الإشارة إليه؛ تظل مسئولية تنفيذ ذلك الجزء حسبما هو منصوص عليه في العقد ويقوم بتنفيذه الطرف المسؤول متى ما زال أثر الظروف القاهرة، إذا استمر الطرف القاهر لمدة أكثر من 90 يوماً يجوز لأي من الطرفين أن يفسخ العقد، يعتبر الطرف أو القوة القاهرة إذا كان يمثل أي حالة خارجة عن إرادة الطرفين وليس في إمكانية أي من الطرفين تفادي حدوثها، ولا يمكن وضعها في الحساب أو التنبؤ بها.

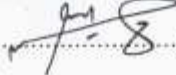
ثامناً: أحكام عامة :

- 8.1 لا يجوز إضافة أو تعديل أو حذف أي بند من بنود هذا العقد إلا بموافقة الطرفين كتابة.
- 8.2 لا يجوز لأي طرف التنازل عن أي من الحقوق والالتزامات الواردة في هذا العقد لأي طرف ثالث إلا بموافقة الطرف الآخر كتابة.
- 8.3 إتفق الطرفان على أن هذا العقد غير حصري ويحق للطرف الثاني التعاقد مع أي بنك في أي وقت للإستفادة من خدمة مماثلة للخدمة محل هذا العقد .
- 8.4 القانون الواجب التطبيق هو القانون السوداني، وفي حال نشؤ أي نزاع بين الطرفين حول تنفيذ و/ أو تفسير بند من بنود هذا العقد يلجأ الطرفان لحله




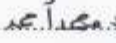
بالطرق الودية بينهما في مدة أقصاها (14 يوم)، وفي حال تعذر الحل الودي خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ نشوء النزاع ينعقد الإختصاص لمحكمة الخرطوم التجارية ويكون القانون السوداني هو القانون الواجب التطبيق .

إشهاداً لما تقدم وقّع طرفي العقد: بحضور شاهديه

الطرف الثاني
شركة فونكس العالمية المحدودة
عنها السيد: محمد عبدالمنعم خضر
التوقيع: 

التوقيع: 
التوقيع: 

الطرف الأول
بنك البركة السوداني
عنه السيد: 
التوقيع:

توقيع الشهود
الإسم: 
الإسم: 



ملحق رقم (1)

نوافذ السداد الإلكتروني

#	نافذة السداد الإلكتروني
1.	تطبيق الموبايل المصرفي
2.	الصرافات الآلية التابعة للطرف الأول
3.	وكلاء الطرف الأول بجمهورية السودان
4.	التطبيق أو الموقع الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني أو (E-Commerce)
5.	أي نوافذ أخرى خاصة بالطرف الثاني .
6.	أي منافذ أخرى تنشأ مستقبلاً .
	نموذج كشف حساب سداد الكتروني

Handwritten signature